

دور المركز الوطني لحقوق الانسان في تعزيز حقوق الانسان في الاردن

/مؤتمر جامعة تلمسان الجزائر

يعتبر الاردن جزء لا يتجزء من محيطه الاقليمي ولقد تأثر في الماضي آبان الحكم العثماني بما يعرف بمركزية السلطة، حيث كان تركيز السلطة كل السلطة في يد الدولة المركزية ممثلة بالخليفة العثماني، والذي لم يسمح بقيام ما يعرف بدولة القانون، ولا بقيام مؤسسات المجتمع المدني. ولا شك ان هذا الارث السياسي لم يسمح بتلك الحقبة باعطاء دور مميز للفرد، حيث كانت صبغة الجماعة تغطي على الفردية بصورة لا تسمح بظهور الفردية والمبادرة الشخصية.

وجاء زمن التغيير على ثوابت الدولة الاردنية مع بداية عهد المغفور له بأذن الله الملك المؤسس عبد الله الاول بن الحسين طيب الله ثراه، حيث وضع اللبنة الاولى للكيان السياسي الاردني الحديث، ونجح في ارساء قواعد نظام يعتمد الحكم الدستوري ويؤسس اركان المجتمع المدني وينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويسير بها من مفهوم الرعاية الى مفهوم المواطنة، ويعطي اكبر قدر للحريات للأفراد والجماعات.

وسار على هذا النهج الذي يقوم على فكرة دولة المجتمع المدني مفهوم الاسرة كافة ملوك آل هاشم طيب الله ثراههم، فكان الدستور الاردني بما فيه من حقوق اساسية للمواطن الاردني هبة الملك طلال بن عبدالله طيب الله ثراه للشعب الاردني، وكان شعار الانسان اعلى ما نملك قولاً وفعلاً ارثاً توارثناه عن الملك الباني جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه. ولا يزال يسير على هذا النهج جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين اعز الله ملكه، فالتطور الدستوري الاردني منذ اللحظات الاولى لتأسيسه كان ولا يزال يسير في هذا الاتجاه الذي يؤكد على اصرار الدولة الاردنية في مأسسة المجتمع المدني وعدم اللجوء التي العنف في التعامل مع المواطنين.

ويصف الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ نظام الحكم في الاردن بأنه نظام نيابي ملكي وراثي، والامه هي مصدر السلطات، والملك هو رأس الدولة، تتاط به السلطات التنفيذية والتي يتولها بواسطة وزراءه، والسلطة

التشريعية يتقاسمها مع مجلس الامة، وفقا لذلك نص الدستور على وجود السلطة التشريعية التي تتكون من مجلسي الاعيان والنواب، ويقوموا بمراقبة اداء الحكومة وقرار التشريعات. وكذلك اناط السلطة القضائية بالمحاكم التي تصدر الاحكام على اختلاف انواعها ودراجاتها وفقا للقانون وبأسم الملك.

ولقد اخذ الدستور الاردني بمبدأ الفصل بين السلطات، مع ترجيح كفة السلطة التنفيذية على صلاحيات السلطين التشريعية والقضائية، وتضمن الدستور ذاته العديد من النصوص التي توفر الحماية لحقوق الانسان في الاردن، وجاءت تحت وصف حقوق الاردنيين وحياتهم، وهي حقوق مصانه من الناحية النظرية وتحاول الحكومات التأكيد عليها وتكريسها من خلال السلطات العامة.

وبعد وفاة جلالة المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال في شباط عام ١٩٩٩ توج جلالة الملك عبد الله الثاني ملكاً على عرش المملكة الاردنية الهاشمية، والذي ما لبث ان اتخذ خطوات ايجابية لتدارك الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث اوعز جلالته بتعديل قانون المطبوعات والنشر للتخفيف من القيود على الحريات الصحفية، وامر جلالته ايضا بتشكيل لجنة ملكية لحقوق الانسان أنبثق عنها المركز الوطني لحقوق الانسان، وهو محور الدراسة الحالية، بالاضافة الى اقرار قانون انتخاب جديد لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠١ والذي عدل في ١٦ ايار ٢٠٠٢ ليمنح المرأة كوتا محددة بستة مقاعد في مجلس النواب